

زخم الإصلاحات يقلل مخاطر الديون على الاقتصاد المصري

حققت مصر مؤشرات اقتصادية مهمة ترجمها ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدل التضخم، لكن ظل شبح المديونية يحاصر محاولات القاهرة لتحقيق التنمية على أسس مستدامة خاصة مع ارتفاع أصوات المنتزعين من محدودية الإصلاحات الحكومية، التي لم تتخلص من الارتهاق الخارجي.

القاهرة - تتباين آراء الخبراء حول ارتفاع الدين الخارجي لمصر، حيث يقلل محللون من خطورته باعتبار النتائج الإيجابية، التي حققتها الحكومة في عدة مجالات من بينها تخفيض نسبة التضخم وتدشين مشاريع عملاقة وتحريك الأسعار، مما مكن من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ولكن هذه الإصلاحات تواجه حاجزا تاريخيا يعيق التنمية الاقتصادية الشاملة وهو الدين، ويبدو خبراء قلقهم من ارتفاعه داعين الحكومة إلى كبحه والنهوض بعمليات الإنتاج. وأعلن البنك المركزي قبل أيام ارتفاع الدين الخارجي للبلاد بنحو 17.3 بالمائة ليبلغ نحو 108.7 مليار دولار بنهاية النصف الأول من العام الجاري، أي بزيادة قدرها 16.1 مليار دولار، مقارنة سنوية.

وتبلغ نسبة الدين الخارجي لمصر نحو 89 بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصلت أعباء خدمة القروض المتعلقة أساسا بالفوائد نحو 13.4 مليار دولار خلال العام المالي الماضي المنتهي في يونيو الماضي.

والاقتراض في حد ذاته عملية لا تتوقف بالنسبة لمصر أو غيرها، فلا توجد دولة في العالم ليست لديها ديون، ولكن الأهم هو كيفية إدارتها. وتلجأ القاهرة للاقتراض بسبب وجود فجوة تمويلية لديها، حيث ما زالت تحتاج إلى المزيد من العملة الأجنبية، ولاسيما أنها تنفذ خطط تنمية واسعة ومشروعات كبيرة.

ويرى وليد جاب الله عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي أن الدين الخارجي لمصر ما زال في الحدود الآمنة، لأن معدلات الأمان تتراوح ما بين 30 إلى 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية للانباء لجاب الله، قوله إن الزيادة في حجم الدين "واكبها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن لجوء الحكومة للتمويل الأجنبي أدى إلى زيادة حجم الاقتصاد بصورة أوصلت البلاد إلى حالة من الاستقرار".

وأوضح أن الاقتراض لا يمثل مشكلة إذا كان موجها للتنمية وتحسين المؤشرات والعبء ليست في زيادة الديون الخارجية أو انخفاضها كرقم، بل في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أكد الخبير المصري أنه لا يوجد قلق حتى وإن ارتفع الدين الخارجي بنسبة حتى 100 في المئة من إيرادات الدولة بعد سداد التزامات الدين الخارجي يفي باغراض التنمية وتلبية احتياجات المواطنين.

وتلجأ مصر للاقتراض نظرا لعدم امتلاكها مصادر تمويل متنوعة وبسبب انخفاض حجم مخرجاتها ومحدودية صادراتها غير النفطية.

وسجلت القاهرة عجزا تجاريا في مارس الماضي، بلغ 4.15 مليار دولار، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

ونزلت الصادرات إلى 2.58 مليار دولار نتيجة انخفاض صادرات النفط

وتكررت وزارة المالية في بيان تمهيدي لموازنة العام المالي 2020-2021 نشرته الاثنين إنها تستهدف تراجع معدل الدين العام للناتج المحلي الإجمالي إلى 80 بالمائة.

وقال وزير المالية محمد معيط في تصريحات بعد ذلك إن بلاده تستهدف نمو الاقتصاد 6.4 بالمائة في السنة المالية الجديدة التي تبدأ في يوليو المقبل وتراجع العجز الكلي إلى 6.2 بالمائة.



تسريع النمو جدار الصد الأول

مخاوف الإفلاس تشعل صفارات الإنذار في لبنان

نقابة المصارف تلوح بالإضراب العام بعد اتساع دائرة العنف المسلط على الموظفين



وضع مالي متدهور

الحكومية الترقبية وارتفاع الأسعار مقابل محدودية الدخل. ويتفق رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف مع المحتجين في إشارتهم إلى وجود فساد ينخر كافة القطاعات دون حدوث أي إيقافات.

ولمواجهة المشكلات المترامية حاولت السلطات النقدية ردم الفجوة المالية من خلال إجبار البنوك على زيادة رأس مالها.

ولكن الأوساط الاقتصادية رفضت القرار واعتبرته يعمق الأزمة، باعتبار أن ضخ رأس مال إضافي سيفضي بالضرورة إلى عدم توفير السيولة اللازمة.

وحصل حاكم المركزي رياض سلامة رئيس الوزراء سعد الحريري المسؤولية لما آلت إليه الأوضاع بسبب استقالته نهاية عام 2017، وأكد أن الخطوة أثرت سلبا على اقتصاد البلاد، وقادته نحو عجز مرتفع.

وقال سلامة، "كان تلك الاستقالة نتائج على الوضع الاقتصادي في لبنان، كل ذلك تزامن مع توسع في حجم القطاع العام، وقد وصلنا إلى عجز مرتفع خلال العام الماضي".

وتابع، "ابتداء من 2015، واجهت بيروت عقوبات أثرت على حركة الأموال في البلاد، رغم التدابير اللازمة التي اتخذناها لجعل البلد منخرطا في العوالة".

ويستعد لبنان إلى ديون مرتفعة من بين الأعلنى في العالم، حيث تشير الأرقام بلوغه نحو 150 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت ترتفع فيه التجاذبات السياسية والركود الاقتصادي وانهايار سعر الصرف.

وتعمق مسالة العجز التجاري من ارتباك الأوضاع المالية في ظل الحلول

ويعتبر ممثل الشركات، فادي أبو شقرا أن المشكلة الأساسية تكمن في أن الشركات لن تتمكن من استيراد كميات جديدة، بسبب رفض المصارف فتح اعتمادات بالدولار، وفق الآلية التي اتفق عليها مع مصرف لبنان المركزي.

وتواجه لبنان أزمة مالية خانقة اجتاحت قطاع المصارف، مما يهدد باهتزاز الليرة التي تمثل خط الدفاع عن الاقتصاد المخزني أصلا في ظل توسع دائرة الاحتجاجات الشعبية والمطالب باستقالة كل المسؤولين.

وأغلقت محطات وقود عدة، السبب الماضي، أبوابها مع انتهاء المخزون لديها وصعوبة القدرة على الشراء من المستوردين بالدولار.

وأكد رئيس نقابة أصحاب محطات الوقود، سامي البراكس، أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل "سنضطر إلى أن نوقف استيراد المشتقات النفطية ونغلق كافة المحطات ونجلس في بيوتنا".

وكشفت الشركات الموزعة للمحروقات في لبنان عن نفاذ الوقود في 60 بالمائة من المحطات بالبلاد.

واعتبر ممثل الشركات، فادي أبو شقرا أن المشكلة الأساسية تكمن في أن الشركات لن تتمكن من استيراد كميات جديدة، بسبب رفض المصارف فتح اعتمادات بالدولار، وفق الآلية التي اتفق عليها مع مصرف لبنان المركزي.

وتواجه لبنان أزمة مالية خانقة اجتاحت قطاع المصارف، مما يهدد باهتزاز الليرة التي تمثل خط الدفاع عن الاقتصاد المخزني أصلا في ظل توسع دائرة الاحتجاجات الشعبية والمطالب باستقالة كل المسؤولين.

حذرت الأوساط الاقتصادية اللبنانية من دخول القطاعات التجارية الحيوية في دائرة الركود الإجباري بسبب استمرار الضبابية التي تكتنف نشاط المصارف مع تواصل الاحتجاجات للأسبوع الرابع على التوالي، في ظل تحميل المركزي رئيس الوزراء سعد الحريري المسؤولية عما يحدث حاليا بسبب استقالته نهاية 2017.

بيروت - يكشف اشتداد الأزمات التي تعاني منها معظم القطاعات اللبنانية مدى صعوبة الخروج من الورطة الراهنة في ظل المخاوف من اختفاء السيولة من السوق رغم تطمينات السلطات النقدية.

وقال رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان، جورج حاج، إن تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، أصبح خطرا والشعب على شفير الإفلاس.

ونسبت وكالة الأناضول للحاج قوله إن "لبنان بلد المعجزات، لكنه أمام أزمة خطيرة ومن الضروري تكاتف وتعاون الفرقاء فيما بينهم لحل تلك الأزمة، وإلا فإن الاقتصاد في خطر ومهدد بالإفلاس".

ودعا اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان موظفي القطاع إلى إضراب عام اعتبارا من الثلاثاء لسد أمنيته جراء اتساع رقعة العنف، الذي طال الموظفين من طرف المحتجين.

ويأتي القرار على خلفية غضب المودعين الذين يطالبون بسحب أموالهم بعد فرض البنوك لقيود على سحب الدولار والتحويلات للخارج.

وتنظمت نقابة العاملين في الطيران المدني بالكويت لإضرابا جزئيا نادرا عن العمل الإثنين، للمطالبة بما يسمى "البدل الموحد" لجميع العاملين في القطاع.

ولم يؤثر هذا التحرك على نشاط الطيران، حيث أكدت إدارة الطيران المدني في بيان أن "حركة الملاحة في مطار الكويت سارت بشكل طبيعي ولم تتأثر بالإضراب".

وتجمع أعداد من موظفي إدارة الطيران في ساحة بمطار الكويت لمدة ساعة واحدة، من العاشرة صباحا إلى الحادية عشرة بالتوقيت المحلي، وارتدى بعضهم شارات مكتوبا عليها "إضرابنا من أجل حقوقنا".

وأضاف "نحجنا في إضرابنا الأول اليوم ونتمنى ألا نصل إلى الإضراب الثاني والثالث، لأنه سيتسبب في خسائر ستحملها الجهات المسؤولة عن الطيران المدني".

وتطالب النقابة بأن يحصل العاملون بالطيران المدني على "البدل الموحد" مقابل ما يتعرضون له من أخطار العدوى والضوضاء والتلوث والسموم بسبب طبيعة عملهم.

ونسبت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية لرئيس نقابة العاملين في الطيران المدني جابر العازمي قوله وسط جمع من العمال المضربين إن "خمسة رحلات أو سنا تأخرت بالإضراب".

إضراب نادر لموظفي الطيران المدني في الكويت

ومن المقرر أن يضرب العاملون ساعتين غدا الأربعاء ويوما كاملا الاثنين المقبل في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم.

وتقول إدارة الطيران المدني إن البدل الموحد مخصص لموظفي الج ات العاملة في مطار الكويت بنظام النوبة ولا يشمل كل موظفي الإدارة، لكنه معروض حاليا على مجلس الخدمة المدنية وهي تأمل في إقراره باقرب وقت ممكن.

وكتبت الإدارة في تغريدة على حسابها في تويتر، تقول إنها حريصة على حقوق الموظفين، موضحة أن "القرارات الصادرة هدفها تنظيم العمل وتطوير الخدمات المقدمة للركاب في المطار".

وتطالب النقابة بأن يحصل العاملون بالطيران المدني على "البدل الموحد" مقابل ما يتعرضون له من أخطار العدوى والضوضاء والتلوث والسموم بسبب طبيعة عملهم.

ونسبت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية لرئيس نقابة العاملين في الطيران المدني جابر العازمي قوله وسط جمع من العمال المضربين إن "خمسة رحلات أو سنا تأخرت بالإضراب".

وأضاف "نحجنا في إضرابنا الأول اليوم ونتمنى ألا نصل إلى الإضراب الثاني والثالث، لأنه سيتسبب في خسائر ستحملها الجهات المسؤولة عن الطيران المدني".

وتنظمت نقابة العاملين في الطيران المدني بالكويت لإضرابا جزئيا نادرا عن العمل الإثنين، للمطالبة بما يسمى "البدل الموحد" لجميع العاملين في القطاع.

ولم يؤثر هذا التحرك على نشاط الطيران، حيث أكدت إدارة الطيران المدني في بيان أن "حركة الملاحة في مطار الكويت سارت بشكل طبيعي ولم تتأثر بالإضراب".

وتجمع أعداد من موظفي إدارة الطيران في ساحة بمطار الكويت لمدة ساعة واحدة، من العاشرة صباحا إلى الحادية عشرة بالتوقيت المحلي، وارتدى بعضهم شارات مكتوبا عليها "إضرابنا من أجل حقوقنا".

تسريع النمو جدار الصد الأول